الادارة العامة،الانفاق العام والأزمات المالية

1–مقدمة: إن الانفاق العام عنصر أساسي من عناصر النمو الاقتصادي والتنمية، كما أنه ضروري لتمويل البنى الأساسية بما في ذلك الطرقات والكهرباء والمياه، ويؤمن خدمات الصحة والتعليم بكفاءة، وهي خدمات أساسية لبناء مجتمعات حديثة.

2–دور الانفاق في ضمان الخدمة العمومية: يستخدم الانفاق العام في العالم أجمع من أجل تحفيز الاقتصاد ومواجهة الركود.

-يدعم الانفاق العام حوالي نصف وظائف العالم.

وترتفع معدلات الانفاق العام في الدول النامية مع تنامي دور الدولة في هذه البلدان.

وبالموازاة مع ارتفاع الانفاق العام لا بد من ارتفاع مستويات الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي.

والسؤال: هل يجب تشجيع الانفاق أم تقليصه؟

أ–الانفاق ضروري في البلدان النامية، والدولة متمثلة في ادارتها العامة مطلوب منها القيام بعدة بوظائف اقتصادية وخدماتية لتحقيق النمو والتنمية في المستقبل.

كما توجد تغيرات مناخية تحتاج الى مالية عامة (الجفاف).

ب–لابد من تقليص الانفاق: صندوق النقد الدولي، ولكن هذا التوجه يفيد بالتوظيف والتنمية والبيئة.

- لا بد من الاستثمار في البنى التحتية (كيف ينجح الانفاق العام).

-تأمين الخدمات الصحية والتعليمية يساهم في نوعية القوى العاملة، وبالتالي في تعزيز قدرة الاقتصاد على النمو (نوعية المورد البشري).

-يوفر الانفاق العام آلية تأمين فعالة تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال التأثير على التنمية البشرية، ويختلف ترتيب الدول النامية في دليل التنمية البشرية حسب طبيعة المجهودات التي تبذلها في مجال السياسة الاجتماعية.

وفي هذا الاطار قال **عبد الله لوتاه** مدير عام الهيئة الاتحادية للتنافسية :"بأن دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم باتت الرائدة في مجال التنمية البشرية بتصدرها المركز الأول عربياً في تقرير التنمية البشرية والمركز 34 عالمياً من أصل 189 دولة يشملها التقرير. وأضاف بأن هذا التقدم جاء بفضل السياسات الناجحة التي تنتهجها القيادة الرشيدة حيث كانت ولا تزال قائمة على تنمية الثروة البشرية في الدولة وتحقيق أعلى معدلات التطور والنمو في مجالات **التعليم والصحة وجودة الحياة.**

وأضاف" إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل بحسب خطوات جريئة لتحقيق رؤيتها وللانتقال إلى اقتصاد مستدام يعتمد على المعرفة، فلا يمكن تحقيق تلك النقلة دون استراتيجية تطوير لمواردنا البشرية وخطة بناء متكاملة للقدرات والمهارات الشابة، لأننا نؤمن بأن الإنسان هو الهدف." وأختتم لوتاه بأن الدولة ستستمر في دعم المهارات والكفاءات الوطنية ليأخذوا مكانهم الطبيعي في قيادة مسيرة النهضة والتنمية الحالية لضمان مستقبل واعد ومستدام لأجيال المستقبل.

و جاءت النرويج في المركز الأول عالمياً يتليها سويسرا وأستراليا وإيرلندا وألمانيا. وجاءت كل من بوروندي وتشاد وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر ضمن الخمس مراتب الأخيرة في التقرير الذي ركز هذا العام (2018)،على القضايا التي تؤثر على التنمية البشرية في الحاضر والمستقبل.

وتبقى المشكلة الحقيقية في كيفية ترشيد الادارة العامة للإنفاق في اطار ثنائية التنمية والاستقرار.